محاكم الدعاوى ذات القيمة الصغيرة – دراسة تحليلية

د. عبدالكريم صالح عبدالكريم
مدرس القانون المدني
كلية القانون - جامعة تكريت

الملخص

برزت في بدايات القرن العشرين معالم محاكم خاصة يطلق عليها (محاكم الدعاوى ذات القيمة الصغيرة) في دولٍ عديدة في العالم، من بينها الولايات المتحدة الأمريكية. إن هذه المحاكم تتسم بسهولة قواعدها وإجراءاتها وتختص في النظر في الدعاوى المدنية تحت سقف معين وصغير من المال يتمثل حصراً بقضايا التعويضات المالية. أما أبرز ما تمتاز به هذه المحاكم فهو سرعتها في حسم القضايا ومساعدة الأشخاص ذوي الدخل المحدود وبخاصة المستهلكين؛ الذين قد يحجمون عن رفع الدعوى خوفاً من التكاليف الباهظة التي يتطلبها رفع الدعوى في المحاكم العادية من رسوم وأتعاب محامين، أما هذه المحاكم فلا يحتاج فيها الخصم إلى محامٍ، كما أن معظم الإجراءات تقوم بها المحكمة، على أن يوفر المدعي جميع الأدلة الخاصة المتعلقة بقضيته ليعرضها ويعرض قضيته بالتفصيل على القاضي. وغالباً ما تحسم الدعوى أمام المحكمة في نفس يوم المرافعة أي بجلسةٍ واحدة، ولأجل هذا كله فإن إقامة هذه المحاكم في بلدنا وفق قانون خاص يعد لذلك يمثل خطوة ايجابية كبيرة للتغلب على مشاكل تراكم القضايا المدنية وتأخير المحاكم في البت وإصدار الحكم فيها.

المقدمة

أولاً: التعريف بموضوع البحث

تعد محاكم الدعاوى ذات القيمة الصغيرة مختصة بحسم المنازعات الصغيرة نسبياً وتستهدف السرعة في حسم المنازعة مع تكاليفٍ أقل. كما أن إجراءات هذه المحاكم تتسم بأن جلساتها غير رسمية. وليس هناك هيئة محلفين فيما إذا نظرنا مثلاً إلى المحاكم الأمريكية. ويتم حسم الدعوى إما من قبل محكمة البلدية أو قاضي المقاطعة أو من قبل محامٍ يتم تعيينه من قبل قاضي إحدى المحاكم الابتدائية. ولا تحتاج هذه الدعاوى إلى محامٍ عن الطرفين، ومع ذلك فإن أي طرف يرغب في إحضار محام في الدعوى فلا مانع من ذلك وذلك إذا وجدت أسباب خاصة. وتتعامل محاكم الدعاوى الصغيرة مع القضايا قليلة القيمة، وهذه القضايا هي المعاملات المالية في القانون الخاص. وأكثر الدعاوى تكون في عقود الإيجار ومنازعات الحصول على التعويض المناسب نتيجة وجود عيوب في البضاعة المباعة، ومطالبات رجال الأعمال للجمهور بتسديد الفواتير، ومنازعات شركات الهواتف النقالة مع المستهلكين والمشتركين، ودعاوى العمال بشأن عدم تسديد رواتبهم، وغيرها كثيرة.

ثانياً: أهمية موضوع البحث وأسباب اختياره

تتجلى أهمية البحث في عد محاكم الدعاوى الصغيرة نوعاً من المحاكم تبتعد عن الأمور والإجراءات الرسمية المتبعة في المحاكم المدنية التقليدية، كما أنها تحمي المستهلك من حيث تجنيبه المصاريف وأتعاب المحامين والتعقيد الموجود في إجراءات الأدلة المقدمة من الشهود، وتوفر للمدعي الوقت الكافي لعرض قضيته كاملةً على القاضي دون التقيد بزمن معين، كما تشجع هذه المحاكم المستهلكين على المبادرة في رفع الدعاوى ضد الشركات الكبرى، كون الأخيرة لن يكون بمقدورها الدخول في الدعوى بواسطة محامي.

أما عن أسباب اختيار هذا الموضوع فتتعلق بمسائل عدة من بينها كثرة المنازعات اليومية المتعلقة بمبالغ مالية محدودة نسبياً بحيث لا يقيم صاحب الحق

فيها دعوى أمام المحكمة المدنية العادية لاعتقاده الصحيح في أن هذا الأمر سيتطلب شهوراً للحصول على حقه، وهذا الوقت يتضمن إجراءات لا بدّ من القيام بها من دفع الرسوم القانونية ودفع أجور المحامين والتظلم أحياناً أمام محكمة عليا، بحيث لا يبقى بعد ذلك أية أهمية لمحل الحق إذا ما قورن بالمبالغ التي صرفت والوقت المستغرق، في حين تتبدد هذه الاعتقادات والمخاوف بشكل ايجابي أمام محاكم الدعاوى الصغيرة، فالإجراءات مرنة والرسوم تكاد تكون معدومة ولا يوجد محامي لكي يتحمل موكله أية مصاريف، كما أن جلساتها غير رسمية والقضية تحسم بجلسة واحدة في يوم واحد غالباً، وغير ذلك من الميزات. هذا من جانب ومن جانبٍ آخر فإن ما دفعنا للكتابة في هذا الموضوع هو محاولة البحث في مدى إمكانية إدخال مثل هذا النوع من المحاكم في النظام القضائي للعراق بشكل عام وإقليم كردستان بشكل خاص وفق قانون خاص يعد لذلك.

ثالثاً: منهجية البحث

نظراً لقلة البحوث والمؤلفات الفقهية المتخصصة في معالجة الموضوع، عليه وجدنا من المفيد أن تقوم الدراسة على الأسلوب التحليلي المقارن، متناولين الموضوع من خلال البحث عن العناصر الرئيسة له والمدعمة بالاتجاهات الفقهية، في إطارٍ من الدراسة المقارنة للوضع في تجارب بعض الدول وجدوى هذه المحاكم في العراق.

رابعاً: خطة البحث

لغرض الإحاطة بجواب الموضوع ارتأينا تقسيمه بالشكل الآتي:
مطلب تمهيدي: تاريخ محاكم الدعاوى الصغيرة والوصول إلى العدالة.
المبحث الأول: ماهية محاكم الدعاوى ذات القيمة الصغيرة.
المبحث الثاني: إجراءات محاكم الدعاوى ذات القيمة الصغيرة.
المبحث الثالث: دور محاكم الدعاوى ذات القيمة الصغيرة في حماية المستهلكين.

مطلب تمهيدي

تاريخ محاكم الدعاوى الصغيرة ودورها في الوصول إلى العدالة

في هذا الموضع من البحث أرى من الضروري الخوض في ثلاث مسائل هي أولاً تاريخ المحاكم ذات القيمة الصغيرة وبيان مفهوم الوصول إلى العدالة ثانياً، الذي هو الهدف الذي يريده الفرد من رفع الدعوى والمطالبة بحقه، والذي ينبغي على الدولة توفير مثل هذا الحق للفرد، أما المسألة الثالثة فتتعلق بالوصول إلى العدالة من خلال وسيلة ناجعة ومبسطة تتمثل بمحاكم الدعاوى صغيرة القيمة، مقارنة بالطرق الأخرى العديدة من الوسائل البديلة وغيرها التقليدية في حسم المنازعات. وعلى هذا سنعقد لكل مسألة فرعاً خاصاً.

الفرع الأول

تاريخ محاكم الدعاوى الصغيرة

كانت أول محكمة دعاوى أو مطالبات صغيرة قد تم تأسيسها في شمال أمريكا في ولاية (أوهايو) الأمريكية سنة ١٩١٣ وكان الهدف من إنشائها هو خلق نسخة مبسطة من الإجراءات القانونية في المحاكم أطلق عليها حينها اسم (محاكم الشعب) وذلك لقلة التكاليف والرسوم فيها وسهولة الإجراءات القانونية، كما وشمل الهدف منها أيضاً التمثيل الذاتي للخصوم، وكانت هذا المحاكم في بداياتها على شكل هيئات تحكيمية تتقيد بقواعد فنية وكانت الرسوم التي تدفع لرفع الدعاوى كبيرة نسبياً وعلى هذا انتشرت هذه المحاكم بعدها خلال العقدين اللاحقين لبدايتها ولكنها كانت معيبة فلم تكن تضمن للأفراد الوصول إلى العدالة وذلك بسبب التكلفة العالية للتقاضي أمامها[1].

[1] Seana C. McGuire, Roderick A. MacDonald: Small claims court cant, Canadian institute of comparative law, 1997, p.62.

ازدهرت هذه المحاكم في عام ١٩٢٠ وانتقلت إلى معظم الولايات الأمريكية وأصبحت تحوي نظاماً أكثر شمولاً للعدالة وذلك لأن الجهود انصبت حينها على تقليل التكاليف، وبذلت محاولات عدة لإعداد هذه المحاكم لتستقبل الكثير من المنازعات المالية الصغيرة، ووضعت تقارير شاملة حول السمات التي ينبغي أن تتميز بها المحاكم الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية ومن بينها السهولة في الإجراءات والسرعة في حسم الدعوى وقلة التكاليف والتمثيل الذاتي للخصوم والإنصاف والفعالية وعدم جواز الطعن في الحكم إلا في حالات محددة، وإعطاء دور لكاتب المحكمة في مساعدة المتقاضين ومنح السلطة التقديرية للقاضي فيما يتعلق بالإجراءات.

وخلال الأعوام ١٩٦٠- ١٩٧٠ انتقلت هذه المحاكم إلى دول عديدة مثل كندا ونيوزلندا وانكلترا واسكتلندا والبرازيل وسنغافورة والفلبين والهند والإمارات العربية المتحدة. ولا تزال تمارس دورها بشكل فعال إلى جانب المحاكم المدنية الأعلى درجة منها. وتشير الدراسات إلى أن ٧٢% من الأفراد يقومون باستخدام هذه المحاكم للمطالبة بحقوقهم من الشركات ورجال الأعمال، كما تشير الدلائل أيضا إلى أن المدعين في هذه المحاكم لهم فرصة أكبر للفوز بالدعوى، وقد يكون السبب في هذا الشيء هو عدم وجود الخبرة لدى المدعين عليهم في المسائل القانونية على عكس المدعي، فالملاحظ في هذه المحاكم كما قلنا أن هناك تمثيل ذاتي للخصوم ولا يسمح لهم بالاستعانة بمحامي إلا في حالات محددة جداً[1].

[1]Seana C. McGuire, Roderick A. Macdonald, op.cit, p. 77.

الفرع الثاني

دور محاكم الدعاوى الصغيرة في الوصول إلى العدالة

السؤال الذي يثار ابتداءً هو ما المقصود بالوصول إلى العدالة وكيف يتعين علينا أن نقلق حيال ذلك؟.

يقول أحد الفقهاء أن الوصول إلى العدالة هو المعاملة العادلة للفرد من خلال مساعدته قانونياً بشكل يمكن معه الوصول إلى المحاكم والحصول على حقه عن طريق قانون وإجراءات غير معقدين[١].

في ظل آراء العديد من الفقهاء فإن العدالة تتكون أساساً من دفاع الدولة عن الحقوق القانونية للأفراد من خلال المؤسسات القضائية. وهذه الحقوق القانونية تكون مجرد معنى إذا كانت صعبة المنال مع إجراءات تقاضي بطيئة وباهظة الثمن في وقت لا يستطيع معظم الناس من الوصول للعدالة إلا بتمويل خارجي، ومن هنا ظهر التحدي في مدى إمكانية الوصول إلى العدالة من خلال نظام قضائي مدني ذي إجراءات بسيطة وقوية وعادلة وبتكاليف معقولة[٢].

ولا يختلف اثنان في أن قيمة العدل تزيد و تستقر في ضمير المجتمع إذا كانت إجراءات التقاضي سهلة وسريعة، والعدالة لا تقتصر على تبسيط إجراءات التقاضي تمهيداً لاختصار الفترة الزمنية التي يستغرقها تداول القضية في المحاكم، ولكنها تشتمل أيضاً على ضمان تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم على نحو

[1]Jon Robins: Access to justice is a fine concept, what does it mean in view of cuts to legal aid, article publishered in(the guardian), 2011, available at: www.guardian .co.uk.

[2]Anthony Barton: Access to justice, balancing the risks, Adam Smith institute, London, 2010, p.2.

سريع وصحيح احتراماً لمبدأ سيادة القانون. وفي الحقيقة فإن البطء في الإجراءات غالباً ما يحدث في الدعاوى المدنية وبخاصة القليلة القيمة منها إلى حد يولد ضغطاً على صاحب الحق فيها بأن يتنازل عن حقه. ومن هنا فإن العدل المنجز هو العدل المتحقق بإجراءات بسيطة ومرنة وغير مكلفة، أما العدل البطيء فهو الظلم بحد ذاته[١]. ووفقاً لما يتقدم يبرز التساؤل حول مدى إمكانية الوصول للعدالة المرجوة من خلال ما يطلق عليها محاكم الدعاوى ذات القيمة الصغيرة؟.

إن الأساس المنطقي للوصول إلى العدالة من خلال محاكم الدعاوى الصغيرة يعني إمكانية الدفاع عن حقوق الأفراد من خلال مؤسسة قضائية رخيصة غير مكلفة مع إجراءات قضائية سريعة للتعامل مع أكبر عدد ممكن من المنازعات الصغيرة القيمة في جو غير رسمي والتمثيل الذاتي للخصوم[٢]. كما يمتد مفهوم الوصول إلى العدالة إلى ضرورة حصول الأفراد على المعلومات القانونية بشأن الحقوق التي ينوون المطالبة بها.

وكان الابتكار الأكثر انتشاراً في العدالة المدنية في القرن الماضي أن ظهرت محاكم الدعاوى الصغيرة في جميع أنحاء أمريكا الشمالية لتعزيز الوصول إلى العدالة[٣]، ولقد قام الباحثون بدراسات معمقة خاصةً في إقليم (كيبك) بكندا حول

---

[١] لاحظ: مكرم محمد أحمد: من أجل تحقيق عدالة ناجزة، مقال منشور في جريدة الأهرام المصرية بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢، العدد ٤٤٠٠٧،، متاح على شبكة الانترنت على الموقع الالكتروني www.ahram.org.eg (تاريخ آخر زيارة للموقع ٢٠١٢/٨/٢).

[2] Marc W. Patry, Veronica Stinson, Steven M. Smith, Evaluation of the Nova Scotia Small claims court, Canada, 2009, p.10-12.

[3] Leslie sherida Ferraz: Access to justice and small claims courts: empirical research and statistical analysis in nine Brazilian states, p.1, research available at: http//papers.ssrn.com.

دور وتأثير محاكم الدعاوى الصغيرة في الوصول إلى العدالة، ويتجسد هذا الدور وهذا التأثير في ثلاث سمات ايجابية لمثل هذه المحاكم، أولها أن هذه المحاكم الخاصة تستبعد جميع الشركات من التقاضي أمامها. ثانيها أن هذه المحاكم تختص بالنظر في دعاوى تحوي مسائل محددة جداً، كما أنها تمنع أطراف الدعاوى من جلب المحامين للترافع عنهم، سواء كانوا ممثلين للمدعي أو المدعى عليه، و ثالث هذه السمات هو أن إجراءات هذه المحاكم مبسطة جداً وتقوم بها المحكمة، ويتم مساعدة كل شخص يريد القيام بالإجراءات من خلال فنيين مختصين في هذه المحكمة بغية إعداد القضايا بأحسن وجه[1].

من هنا فإننا نذهب مع الاتجاه السائد والواقع المعمول به في مختلف بلدان العالم من ضرورة إجراء تعديلات جديدة في قانون المرافعات وقانون التنظيم القضائي في العراق بما تسمح بحسم المعاملات المالية في الدعاوى صغيرة القيمة التي تهم بسطاء الناس والتي لا تتجاوز قيمتها الـــ (١) مليون دينار عراقي مثلاً من خلال قاضي يقيم في دائرة محكمة البداءة، مع تبسيط إجراءات رفع الدعوى من خلال نموذج محدد لصحيفة الدعوى يصدر بشأنها قرار من رئيس مجلس القضاء الأعلى، مع فرض رسم ثابت ومحدد قيمته تقدر مثلاً بـ (١٠٠٠٠) عشرة آلاف دينار عراقي، مع عدم جواز تأجيل الدعوى لأكثر من أسبوع أو أسبوعين، على أن تكون أحكام هذه المحاكم مشمولة بالنفاذ المعجل بقوة القانون. وكل هذا يمكن أن يتم في محاكم خاصة نستطيع أن نطلق عليها محاكم الدعاوى الصغيرة أو محاكم الدعاوى صغيرة القيمة، على غرار تجارب العديد من الدول من بينها دولة الإمارات العربية المتحدة ومعظم الولايات الأمريكية وغيرها.

وقد لا يتفق البعض معنا بخصوص الفائدة من استحداث هذه المحاكم، لكننا نرى أن إقامة مثل هذا النوع من المحاكم من خلال بعض التعديلات في النصوص القانونية يمكن أن يشكل قوة دافعة تصحح فهم المجتمع لمقتضيات العدالة وتعيد

[1] Seana C. McGuire, Roderick A.Macdonald: op.cit, p.58.

الثقة للناس بجدوى النظام القضائي، وترسخ الاعتقاد لديهم بأن وصولهم للعدالة يعد سهلاً وغير مكلفاً وسريعاً دون أن يخلق لديهم الإحباط في أنهم متى رفعوا دعاويهم فإن المحكمة ستصرف النظر عنها وتؤخرها إلى حين تجرد الحق من كل قيمة، مع تحمل الكثير من المصاريف في سبيل ذلك.

وخلاصة كل ما تقدم هي أن الوصول للعدالة قد يعيقه قواعد وإجراءات التقاضي المعقدة وكذلك صعوبة رفع الدعوى للتكاليف الباهظة مع عدم مقدرة الفرد في الاستعانة بمحامي بسبب الظروف الاقتصادية وقلة المعلومات لديه بشأن الحقوق التي يملكها. ولا شك في أن محاكم الدعاوى الصغيرة قد عززت فرصة الوصول إلى هذه العدالة ورفع الظلم عن الفرد، فقواعد التقاضي فيها سهلة ومرنة وإجراءاتها سريعة وغير مكلفة والاستعانة بمحامي ممنوع على طرفي الدعوى وتوجد مساعدة فنية للمتقاضين حول كيفية رفع الدعوى.

المبحث الأول

التعريف بمحاكم الدعاوى ذات القيمة الصغيرة

سنتولى التعريف بمحاكم الدعاوى ذات القيمة الصغيرة من خلال تعريف هذه المحاكم في مطلبٍ أول وبيان أهميتها في مطلب ثان واختصاصها في مطلبٍ ثالث وتمييز هذه المحاكم من غيرها في مطلبٍ رابع.

المطلب الأول

تعريف محاكم الدعاوى الصغيرة

محاكم الدعاوى الصغيرة هي محاكم قانونية تهدف إلى حل المنازعات المالية المدنية التي تنطوي على مبالغ مالية صغيرة بطريقة سريعة ومن خلال إجراءات بسيطة غير رسمية[١]. أوهي جزء من نظام المحاكم في الدولة تختص بنظر الدعاوى صغيرة القيمة نسبياً من خلال جلسات غير رسمية يترأسها قاضي المنطقة وذلك بتكاليف قليلة مقارنة بالدعاوى المرفوعة في المحاكم العادية. ويرى فقيه آخر بأن محاكم الدعوى الصغيرة هي المحاكم التي تنظر في قضايا التعويضات المالية فقط التي تكون محددة القيمة بنسبة معينة، وهذه النسبة يتم تحديدها بواسطة القانون السائد في الولاية أو المنطقة التي تقع في دائرتها المحكمة، ومن الممكن أن تتغير هذه القيمة من وقتٍ لآخر[٢].

ويطلق على محاكم الدعاوى الصغيرة محاكم الشعب وذلك للأسباب التالية:

١- إنها غير مكلفة وسهلة الاستخدام والتقديم إليها.
٢- ليس عليك أن توكل محامياً للدفاع عنك.

---

[1] joan E. Listante: consumers guide to small claims court, paper available at: www.consumeraffairs.com.

[٢] لاحظ أن ان هذه المحاكم في أمريكا بحسب اختصاصها بدعاوى لا تزيد عن ٢٠٠٠ دولار غالباً ما تتشابه مع نوع آخر من المحاكم في أمريكا تسمى بالمحاكم المحلية التي تختص هي الأخرى بدعاوى لا تزيد محلها عن ١٠٠٠ دولار.. للتفصيل (راجع: د. محمد صالح أمين: التنظيم القضائي في النظامين الأنكلوأمريكي والسوفيتي، دراسة مقارنة، بحث منشور في مجلة القضاء، العددان ٢،٣، ١٩٨٩، ص١٢٧ وما بعدها).

٣- المحكمة تقوم بإخطار المدعى عليه لك.
٤- توجد ساعات وأوقات مريحة لعرض القضية والاستماع إليها من قبل القاضي وإذا كنت تحتاج لمترجم فالمحكمة ستلبي ذلك[١].
٥- وبشكل عام فإن محاكم الدعاوى ذات القيمة الصغيرة ليست ملزمة بتطبيق القانون حرفياً ولها المرونة في استخدام نهج أكثر شمولية إلى حل المشاكل وتسوية المنازعات، علاوةً على ذلك فإن القاضي حينما يصنع قراره على ضوء الأدلة المقدمة فإنه قد يضع الإجراءات القانونية والقواعد التقليدية المتبعة بشأن الأدلة جانباً ولا يطبقها، مما يوفر وقتاً وجهداً على أطراف الدعوى[٢].

المطلب الثاني

أهمية محاكم الدعاوى ذات القيمة الصغيرة

لا يخفى على رجال القانون أن بطء التقاضي من الظواهر التي تهدد تحقيق العدالة، بل تجرد حق التقاضي الذي يكفله الدستور من كل قيمة له. فاللجوء إلى القضاء لم يعد وسيلة فعالة لاقتضاء الحقوق، وإنما أصبح ميداناً للمماطلة والمراوغة والتعطيل وتراكم الدعاوى وتأخير الفصل فيها. أما عن أسباب ذلك فهي كثيرة ومن ضمنها تعقيد إجراءات التقاضي، ولهذا نادى البعض بضرورة تبسيط الإجراءات واستحداث نظام مبسط لحل المنازعات الصغيرة القيمة، ومن الأسباب الأخرى في هذا الشأن قلة عدد القضاة، ولهذا فإن محاولة زيادة عدد

[1] Peter A. Holland: The one houndred billion dollar problem in small claims court: Robo- signing and lack of proof in debt buyer cases, journal of business and technology law, university of Maryland, 2011, p.36.

[2] Rupert Jones: Small claims court, how to enforce a judgment and get your money, paper available at: www.guardian.co.uk.

القضاة لا مناص منها. لكن المشكلة الكبرى في بطء إجراءات التقاضي هو هذا الكم الهائل من المنازعات والدعاوى التي تزدحم بها ساحات القضاء، ففي مصر تشير الإحصائيات إلى أنها بلغت حوالي اثنتي عشر مليون قضية، أي أن لكل خمسة مصريين قضية أمام القضاء، وهو رقم مخيف بكل المقاييس بحسب رأي بعض الجهات[١].

وأمام ازدحام المحاكم المدنية بالقضايا[٢] أصبح القضاة يعتادون على تأجيل الدعاوى ويغضون النظر عن نصوص قانون المرافعات التي لا تجيز تأجيل الدعوى أكثر من مرة لذات السبب[٣] كما تكثر حالات التأخر من قبل القضاة في إصدار الحكم في الدعوى، وهذا يعد بلا شك امتناعاً عن إحقاق الحق[٤].

ويبدو أن التغلب على مشكلة تكدس وتراكم القضايا أمام المحاكم يكمن في محاولة تعديل النظام القضائي بشكل يتيح المجال أمام استحداث محاكم للمنازعات صغيرة القيمة التي تتسم بإجراءات مبسطة، لكي تتمكن المحاكم من أداء رسالتها.

ولأهمية هذه المحاكم فقد عمدت إمارة دبي في سنة ٢٠٠٧ إلى تعديل قانون السلطة القضائية وقامت بإنشاء محكمة الدعاوى الصغيرة في مركز دبي المالي العالمي وذلك عقب استشارات مكثفة وبعد الاطلاع على أفضل الممارسات

---

[١] لاحظ: مقال من المركز العربي الإقليمي للتحكيم، جامعة العلوم والتكنولوجيا اليمنية بعنوان: بطء التقاضي وعدم فاعلية الأحكام ظاهرتان تهدان العدالة، متاح على الموقع الالكتروني http//ar.facebook.com .

[٢] في تصورنا فإن السبب الرئيس في ازدحام المحاكم بالقضايا هو كثرة الدعاوى التي تنظرها محكمة البداءة، لاحظ اختصاصات هذه المحاكم في العراق في المواد (٣١-٣٣) من قانون المرافعات المدنية العراقي رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩.

[٣] لاحظ: الفقرة الثانية من المادة (٦٢) من قانون المرافعات المدنية العراقي.

[٤] لاحظ: المادة (٣٠) مرافعات عراقي.

في العالم، وفي هذه المحكمة تم الفصل في ٩٠% من القضايا خلال أربعة عشر يوماً، وذلك بالصلح، أما النسبة المتبقية فقد تم البت فيها بأحكام قطعية. وتجدر الإشارة إلى أن الفصل (٥٣) من قواعد محاكم مركز دبي المالي العالمي يتناول توضيح إطار العمل الخاص بالدعاوى المرفوعة أمام محكمة الدعاوى الصغيرة والتي يتم إنشاءها بهدف تسوية النزاعات التي تقل قيمتها عن ١٠٠ ألف درهم إماراتي بشكل سريع، وتم رفع القيمة الآن إلى ٥٠٠ الف درهم، حيث تتم تسوية القضايا المرفوعة أمام المحكمة بطريقة عاجلة ومنخفضة التكاليف دون الحاجة إلى تدخل أي محامين[١].

المطلب الثالث

اختصاص محاكم الدعاوى الصغيرة

تختص محاكم الدعاوى الصغيرة بنظر الدعاوى التي تتضمن مبالغ متواضعة من المال (التعويضات المالية فقط)، مثل طلبات الملاك لدفع الإيجار أو في حالة إلحاق الضرر بممتلكاتهم، وطلبات المشترين في حالة وجود عيوب خفية في البضاعة للحصول على التعويض المناسب، وطلبات مالكي السيارات للحصول على التعويضات عن بعض الحوادث الطفيفة، وطلبات التعويض ممن لحق بهم ضرر جسدي[٢]. وعلى أية حال فإن إطار محاكم الدعاوى ذات القيمة الصغيرة يمكن أن يتحدد بما يلي:

١- تقتصر هذه المحاكم على الدعاوى الخاصة بالمعاملات المالية، ومن أمثلتها أن تقوم بمنح قرض متمثل بمبلغ محدد من النقود لآخر ويمتنع الأخير عن ردها إليك، وخرق أو الإخلال بالعقود المدنية بشكل عام،

---

[١] مجدي عبيد: مقابلة مع القاضي جمعة المهيري حول محاكم مركز دبي المالي العالمي، متاحة على الموقع الالكتروني: www.ankawa.com.

[2] Chris Nikson: using small claims court, paper available at: www.consumerrightsexpert.co.uk.

وتقديم دعوى لاستبدال منتج أو تصليح منتج أو إلغاء صفقة بشرط أن لا يتعدى إصلاح المنتج أو قيمة المنتج المبلغ المحدد بموجب القانون.

٢- محل الحق المثبت في الدعوى ينبغي أن لا تتجاوز قيمته بحسب اقتراحنا واحد مليون دينار عراقي. وتختلف هذه القيمة في التشريعات المقارنة. ومن الممكن أن تغيير هذه القيمة من فترة لأخرى. مع ملاحظة أنه إذا كان مبلغ الدعوى أكبر من المبلغ المحدد، فلا يمكن تجزئة الدعوى إلى دعوتين وعلى المدعي أن يتنازل عن المبلغ الفائض أو تقديم دعوى بخصوصه في محكمة البداءة مثلاً[١].

٣- بغض النظر عن المبلغ المالي للدعوى، فإن محاكم الدعاوى ذات القيمة الصغيرة لا يمكنها التعامل مع أنواع معينة من الدعاوى، ومنها دعاوى التشهير، والافتراء والإدعاءات الخبيثة كالسب والقذف أو الإساءة للسمعة –بحسب القوانين المقارنة- والدعاوى الجزائية بصفة عامة، ودعاوى الإفلاس وتغيير الاسم والدعاوى الخاصة بإلزام المدين بالقيام بعمل أو الامتناع عن القيام بعمل.

ويلاحظ عموماً أن المحكمة لا تستطيع أن تقرر للشخص الذي يكسب الدعوى سوى المال النقدي، فمثلاً لا تقدر المحكمة أن تصدر قراراً بإصلاح سيارة المدعي التي تعرضت لضرر من المدعى عليه، بل لها أن تقرر مبلغاً على سبيل التعويض لإصلاح السيارة، وبالمثل فالمحكمة لا تستطيع أن تلزم الزوج بعدم مضايقة الزوجة، وليس لها الصلاحية في إلزام صاحب المخزن بتسليم جهاز التلفزيون إلى المشتري، بل في كل هذه الأمثلة لها الحكم بمبلغ من المال. كذلك يقتصر دور المحكمة على إصدار قرار بإلزام المدين برد المال إذا كان نقدياً دون الفوائد على هذا المبلغ[٢].

وهكذا فمحكمة الدعاوى الصغيرة غير مخولة بإعطاء أوامر بتنفيذ أمر

---

[١] يوني بطبول: مجال الدعاوى الصغيرة، كتيب إرشادي للمتطوع، قطاع القوى العاملة في قسم التطوير التنظيمي والإدارة النوعية، ٢٠٠٤، ص٧.

[2] Rupert Jones: op.cit, p.4.

معين أو الامتناع عنه، إذن فالتعويض العيني ليس من اختصاص هذه المحاكم بل يقتصر اختصاصها على التعويض النقدي. وهي بالتأكيد لا تبت في قضايا تحتاج للكثير من الشهود، كالمنازعات في المسائل الطبية والإهمال الطبي. كما لا تختص هذا المحاكم بمسائل الأسرة والأحوال الشخصية كالطلاق وغيره[١].

المطلب الرابع

تمييز محاكم الدعاوى الصغيرة من غيرها

قد تختلط محاكم الدعاوى ذات القيمة الصغيرة بالمحاكم المدنية العادية والقضاء المستعجل ومحاكم الصلح والتحكيم، لذلك لا بد من التمييز بينها.

الفرع الأول

تمييز محاكم الدعاوى الصغيرة من المحاكم المدنية

السؤال الذي يثور بهذا الخصوص هو ما الدور الذي تلعبه محاكم الدعاوى ذات القيمة الصغيرة لتجعلها تختلف عن الدور الذي تقوم به المحاكم المدنية ؟.

إن الجواب على السؤال المتقدم يكمن في أن هذه المحاكم تتضمن إجراءات في غاية البساطة، وإجراءاتها سهلة ومرنة، كما أن القواعد المتبعة في هذه المحاكم أبسط من تلك المتبعة في المحاكم المدنية العادية، فالوظيفة الأساسية لقاضي هذه المحاكم هي التوازن بين الصفة الرسمية في الإجراءات والنزاهة، ولقد صُممت قواعد وأشكال محاكم الدعاوى الصغيرة لكي تسمح للشخص العادي من رفع دعوى قضائية على شركة أو شخص دون حاجة إلى الاستعانة بمحامي، على عكس الأمر في المحاكم المدنية العادية[٢]. وهناك نقطة هامة جداً في هذه المحاكم

[1]Small claims court, a citizens guide, Ohio judicial conference, Ohio state bar foundation, eighth edition, 2006.

[2] How small claim courts work, booklet by State of Connecticut Judicial Branch Superior Court, www.jud.ct.gov.

وهي أن القرار الصادر فيها بشأن القضية يكون قراراً نهائياً لا يجوز الطعن فيه أو نقضه استئنافاً أو تمييزاً، تماشياً مع فلسفة التقاضي أمام هذه المحاكم واستهدافها السرعة في حسم المنازعات[١]. وعلى هذا لا يستطيع المدعي إذا ما صدر القرار في غير صالحه أن يقوم بنقض القرار في أية جهة، ويتحمل جميع النفقات والرسوم التي تكبدها الطرف الآخر ويخسر كذلك جميع الأجور والرسوم التي دفعها هو منذ بداية الترافع أمام المحكمة.

وتختلف محاكم الدعاوى ذات القيمة الصغيرة عن المحاكم المدنية التقليدية بالنسبة لحضور الجمهور للمرافعة من عدمه، حيث تعد غالبية جلسات محاكم الدعاوى الصغيرة خاصة بطرفي الدعوى وحدهما، في حين تتميز المحاكم العادية بحضور الجمهور لقاعة المحكمة، فالمرافعة فيها إذن علنية.

الفرع الثاني

هيئات التحكيم

التحكيم هو وسيلة بديلة من وسائل تسوية المنازعات تتضمن عملية عرض النزاع المتمثل بعلاقة عقدية أو غير عقدية من قبل الطرفين وبشكل مكتوب على طرف ثالث محايد يقومان باختياره بغية الاستماع لأقوالهما واتخاذ القرار اللازم بشأن القضية. وهذا القرار غالباً ما يكون قراراً نهائياً وملزماً للطرفين، فهو في النهاية قد صدر بناءاً على الأدلة المقدمة من طرفي القضية. وفي قانون المرافعات المدنية العراقي رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ لا يجوز للخصوم إذا ما اتفقوا على التحكيم في نزاع ما أن يقوموا برفع الدعوى أمام القضاء إلا بعد استنفاذ طريق التحكيم[٢].

[1] Small claims court, fact sheet from office of attorney general, available at: www.ag.nd.gov.

[٢] لاحظ: الفقرة الأولى من المادة ٢٥٣.

ولقد ظهرت في الآونة الأخيرة قنوات فضائية تبث محاكمات على شاشات التلفاز وتبدو للوهلة الأولى في أنها محاكم دعاوى صغيرة غير أنها في الحقيقة هيئات تحكيمية. وتختلف هذه الهيئات عن المحاكم الصغيرة في أن المحكم الذي يفصل في القضية يتم اختياره من قبل طرفي القضية، في حين أن قاضي محكمة الدعاوى الصغيرة – كما الحال في المحاكم التقليدية- يتم تعيينه من قبل الجهة المخولة في تعيين القضاة. وتجدر الإشارة إلى أن قواعد الإثبات لا يتم تطبيقها في هيئات التحكيم على عكس الأمر في محاكم الدعاوى الصغيرة. وتتميز هذه الهيئات كذلك في أنها تسمح استخدام المحامين وإن كان دورهم محدوداً، في حين يمنع تواجد المحامي في محاكم الدعاوى الصغيرة مثلما تقدم القول. أما في غير ذلك فهناك أوجه شبه بين المحاكم موضوع البحث والدراسة وبين هيئات التحكيم فيما يتعلق بقلة التكاليف والرسوم.

الفرع الثالث

محاكم الصلح في بعض الدول

يوجد تشابه كبير بين محاكم الصلح ومحاكم الدعاوى ذات القيمة الصغيرة، فتتألف محكمة الصلح عادة من قاضٍ واحد وتنتشر في مختلف محافظات أو ولايات البلد والواحد، وكانت محاكم الصلح في العراق تؤلف من قاضي واحد في كل مكان فيه محكمة بداءة[١]. غير أنه تم إلغاء هذا النوع من المحاكم فيما بعد في العراق[٢] وتعد هذه المحاكم في أمريكا أكثر المحاكم عدداً وتختص بأكبر عدد من الدعاوى وتشكل ما يقارب ٩٠% من محاكم الولايات

[١] ضياء شيت خطاب: محاضرات في مبادئ التنظيم القضائي في العراق، ألقيت على طلبة قسم البحوث والدراسات القانونية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨، ص١٠١.

[٢] : د. سعيد عبدالكريم مبارك ود. آدم وهيب النداوي: المرجع السابق، ص٧٤.

المتحدة الأمريكية[١]. وتمارس هذه المحكمة صلاحيتها ويتم تحديد اختصاصها المكاني بمقتضى قانون الصلح أو قانون آخر. وتختص محاكم الصلح بنظر دعاوى الحقوق والتجارة على أن لا يتجاوز قيمتها مبلغاً محدداً. وأحياناً تختص محكمة الصلح باعتبارها محكمة (صلح جزاء) بنظر جميع المخالفات والجنح التي لا تتجاوز عقوبتها حداً معيناً، ففي محاكم صلح الأردن لا تتجاوز العقوبة الحبس أكثر من سنتين. وتسمى محاكم صلح وذلك لأن دور القاضي هو عرض الصلح وبذل الجهد في سبيله بين طرفي النزاع قبل الشروع بإجراءات المحاكمة، فإذا نجحت مساعيه يقوم بتحرير صك صلح أصولي يوقع عليه الطرفان وتصادق عليه المحكمة ويعد الصك في مثل هذه الحالة بمثابة حكم نهائي لا يقبل الطعن فيه بأية طريقة من طرق الطعن القانونية.

وتتشابه هذه المحاكم مع المحاكم ذات الدعاوى الصغيرة في أن القرار يصدر فيها في نفس يوم المحاكمة وأحياناً بجلسة واحدة. ولكن تختلف محاكم الدعاوى ذات القيمة الصغيرة عن محاكم الصلح في أن اختصاص الأولى ينحصر فقط بنظر الدعاوى المدنية، كما وتختلف أيضاً في أن القرار الصادر من محاكم الصلح يقبل الطعن فيه استئنافاً أو تمييزاً بخلاف القرار الصادر من المحاكم ذات القضايا الصغيرة.

[١] د. محمد ظهري محمود، المعالم البارزة للمحاكم المدنية الأمريكية، مطبعة كلية الحقوق، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٨.

المبحث الثاني

إجراءات محاكم الدعاوى ذات القيمة الصغيرة

تتعلق إجراءات محاكم الدعاوى الصغيرة بشخصين هما رافع الدعوى والقاضي، وعلى هذا سوف نتناول في هذا المبحث الإجراءات المتعلقة برفع الدعوى في مطلب أول وكيفية سير المرافعة في مطلب ثان.

المطلب الأول

إجراءات رفع الدعوى

بالطبع تتطلب شروط قبول الدعوى لدى محاكم الدعاوى ذات القيمة الصغيرة نفس الشروط لرفع أية دعوى أمام المحاكم العادية وهذه الشروط كما جاء ترتيبها في قانون المرافعات المدنية العراقي والقطري هي أهلية التقاضي والصفة (الخصومة) والمصلحة[١]. وسوف لن نخوض في شرح هذه الشروط ونحيل القارئ بشأنها إلى المؤلفات الفقهية المختصة بهذا الصدد[٢].

أما بعد ذلك فيمكن لأي فرد أو شخص طبيعي (ليس شركة، منظمة أو بلدية) بلغ سن الرشد وهي تمام الثامنة عشرة من العمر أن يرفع هذه الدعوى، كما ويمكن للقاصر أيضاً رفع هذه الدعوى بواسطة من ينوب عنه كالولي أو الوصي[٣].

---

[١] لاحظ المواد: (٣-٦) من قانون المرافعات المدنية العراقي رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩. والمادة (١) من قانون المرافعات المدنية والتجارية القطري رقم ١٣ لسنة ١٩٩٠.

[2] How to sue in small claims court, handbook prepared and distributed by Texas young lawyers and the state bar of texas, 2009, p.2-3.

[٣] لاحظ على سبيل المثال: د. سعدون ناجي القشطيني: شرح أحكام المرافعات، دراسة تحليلية في شرح قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩، الجزء الأول، مطبعة المعارف، بغداد،

وابتداءً ينبغي الإشارة إلى أنه لا يجوز في معظم محاكم الدعاوى الصغيرة رفع أكثر من خمسة دعاوى صغيرة في السنة، لنفس المحكمة[١].

ويلاحظ بأن بعض الكيانات مثل المصارف والبنوك التي تختص بمنح القروض كجزء من أعمالها التجارية لا تستطيع التقاضي أمام محاكم الدعاوى الصغيرة، لكن مع ملاحظة أنه إذا تمّ رفع دعوى من الخصم على إحدى البنوك أو المصارف أو وكالات تحصيل الديون، حينها فقط بإمكانها الدخول في الدعوى القضائية للدفاع[٢].

ولمن يريد أن يقوم بعرض قضيته على إحدى المحاكم الصغيرة أن يقوم أولاً بالحصول على استمارة من سكرتارية محكمة الدعاوى الصغيرة التي يعيش في منطقتها المدعي أو المدعى عليه أو مكان عمل المدعى عليه أو المكان الذي نفذت فيه الصفقة أو مكان توقيع العقد، ويقوم بملئها بشكل واضح ولغة سليمة وذلك لكي لا يحتاج المدعى عليه إلى الاستعانة بمحامي، على أن يدرج فيها ما يلي:

١- عنوانه وعنوان المدعى عليه، ومن الممكن أن لا يوجد الاسم الصحيح للمدعى عليه لدى المدعي ومع هذا يظل بإمكان المدعي تقديم استمارته بكتابة اسم يشتهر به المدعى عليه، وعليه متى حصل على الاسم الصحيح أن يبادر إلى إبلاغ المحكمة بذلك.
٢- المبلغ الذي يطالب به المدعي المدعى عليه ويطلب منه دفعه إليه.
٣- وصف موجز عن سبب اعتقاد المدعي بأن المدعى عليه مدين له بهذا المال. وبشكل عام فإن المدعي يقوم بعرض مختصر لادعاءاته المتعلقة بموضوع الدعوى في لائحة الدعوى أو تلك الاستمارة، ويرفق بها نسخاً عن الوثائق التي ترتكز عليها الدعوى، ولا بد من أن

١٩٧٢، ص١٠١ وما بعدها. د. سعيد عبدالكريم مبارك و د. آدم وهيب النداوي: المرافعات المدنية، مطابع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ١٩٨٤، ص٥٦ وما بعدها.

[١] يوني بطبول: المرجع السابق، ص٩.

[2] small claims court in Arkansas, a guide available at: courts.arkansas.gov.

تشمل تلك اللائحة على كل المبالغ المتعلقة بالموضوع، فلا يمكن تقديم دعوى بخصوص نفس الأمر مرتين.

٤- إخطار المدعى عليه بضرورة الإجابة على الدعوى بعد استلام استمارة الشكوى[١].

وعند تقديم الملف للمحكمة يتوجب دفع رسم بشأنه وهذا الرسم يقدر قيمته عادة بواحد بالمائة من مبلغ الدعوى، ومن الممكن دفعه نقداً أو من خلال بطاقة اعتماد، وهو يختلف بحسب محل القضية، ففي ولاية (أوهايو) الأمريكية هي عبارة عن ١٠ دولارات للقضية التي يكون محلها بحدود ١٠٠٠ دولار و٢٠ دولاراً للقضية التي محلها عبارة عن ما يفوق الـ ١٠٠٠ دولار. وتجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى رفع الدعوى بالحضور الشخصي أمام المحكمة، فالمعمول به الآن في معظم الولايات الأمريكية ومحاكم دبي هو إمكانية رفع الدعوى عن طريق الفاكس أو البريد الالكتروني.

وبعد ملئ النموذج الخاص بالدعوى فإن سكرتارية المحكمة تقوم بإرسال نسخة من لائحة الدعوى إلى كل مدعى عليه، بالإضافة إلى استدعاء قضائي للمحاكمة. وعندما يتسلم شخص بالبريد من المحكمة لائحة دعوى واستدعاء للمحاكمة، عليه تقديم دفاع على النموذج المرفق بلائحة الدعوى. وبالإضافة إلى تقديم لائحة الدفاع للمحكمة، يتوجب تقديم جميع الوثائق المتعلقة بالأمر خلال مدة لا تتجاوز (١٥) يوماً من يوم استلام لائحة الدعوى وبثلاث نسخ[٢].

وما يميز هذا النوع من المحاكم هو أن المدعى عليه بإمكانه أن يسجل دعوى مضادة على المدعي كذلك بمجرد أن يقوم بدفع الرسوم القانونية، والمحكمة سوف تقوم بإخطار المدعي بأن المدعى عليه أقام عليه دعوى وذلك من خلال

---

[1] small claims courts in Arkansas, op.cit,p.8.

[2] Leonard Elias: small claims court clinic, paper available at: www.miamidade.gov.csd.

إرسال ملاحظة له بشأن ذلك، وعلى الطرف الآخر الذي يسجل الدعوى على المدعى أن يقوم بذلك خلال خمسة أيام من تاريخ تبلغ رافع الدعوى الأصلي بملاحظة المحكمة. والسؤال الذي يثور هنا هو هل سيتم تأجيل الدعوى إذا ما سجل المدعى عليه أيضاً دعوى؟.

إذا ما قام المدعى عليه بتقديم ملف دعواه في يوم المحاكمة فبإمكان المدعي الطلب من القاضي بأن يؤجل دعواه، وحينها يكون للمدعي الوقت الكافي للتحضير لمستجدات الموضوع، وأحياناً يقوم القاضي بتأجيل القضية من دون طلب من ذوي الشأن. ولكن إذا ما تم إخطار المدعي بملاحظة مفادها أن المدعى عليه سجل عليه شكوى وذلك قبل الموعد المحدد لقضيته فعندئذٍ لا بدّ من المدعي أن يكون حاضراً لتقديم قضيته الأساسية ومن ثم الدفاع عن نفسه في يوم المرافعة بشأن الدعوى الأخرى المسجلة من المدعى عليه.

والسؤال الآخر الذي يثار هنا هو ماذا سيحدث لو أكمل المدعي طلبه وقدمه للمحكمة، ثم قامت المحكمة بإخطار المدعى عليه عن طريق البريد الالكتروني أو البريد العادي؟.

يتعين على المدعى عليه أن يقوم بالجواب أو بالرد أو من خلال ممثله القانوني وهذا الرد يتضمن أحد الأمور الآتية:

١- عدم موافقة المدعى عليه على ادعاء المدعي، وهنا تقوم المحكمة بتبليغ المدعي بيوم وتاريخ المرافعة من خلال البريد.
٢- موافقة المدعى عليه وقبوله أو اعترافه بصحة ادعاء المدعي، وهنا قد يقوم المدعى عليه بتقديم عرض على المدعي بدفع مبلغ معين من المال يدفع لوقت محدد، وهنا بإمكان المدعي الموافقة على العرض أو على جزء منه، وسيتم طرح الموضوع على قاض مختص لمراجعتها تمهيداً لحكم المحكمة.
٣- عدم موافقة المدعي على أي جزء من عرض المدعى عليه بالوفاء بمبلغ من المال، وهنا سيتم إقرار المحاكمة.

٤- موافقة المدعى عليه على دفع كامل الدين تجنباً لوصول القضية للمحكمة[١].

٥- قد يدعي المدعى عليه بأن على طرف ثالث تحمل مسؤولية الدعوى التي قدمت ضده، ويمكنه حينها تقديم بلاغ إلى هذا الطرف الثالث بأربع نسخ تشمل الملحقات، فتلحق بالنسخة الموجهة إلى طرف ثالث لائحة الدعوى ولائحة الدفاع الأصليين. وهذا كله منوط بدفع رسم. وعلى الطرف الثالث الذي تلقى البلاغ أن يقدم لائحة دفاع خلال مدة (٣٠) يوم من موعد الاستلام وبأربع نسخ على أن يلحق بها الوثائق المتعلقة بالأمر[٢].

وإذا ما حصل ولم يرد المدعى عليه على ادعاء المدعي من خلال البريد الموجه إليه، فعلى المدعي أن يقدم وثيقة موقع عليها تحت القسم بأن المدعى عليه موجود، ولم يلتحق مثلاً بالخدمة العسكرية، وبإمكانه الحصول على تلك المعلومات من الجهات المختصة مجاناً، فمثلاً الجهة المختصة في الولايات الأمريكية هي مركز بيانات الدفاع والقوى العاملة. أما إذا لم يستطع المدعي من تحديد ما إذا كان المدعى عليه في خدمة ما في الدولة فعليه أن يبادر إلى إخطار المحكمة بذلك وأن يطلب من المحكمة بما يتوجب فعله بعد ذلك، ولن يستطيع المدعي الحصول على حكم من المحكمة ما لم يقل للمحكمة هل أن المدعى عليه في خدمة أو لا، وذلك حمايةً لحقوق المدعى عليه فيما لو كان في خدمة. ويتوجب على المدعي إعطاء الاسم الكامل للمدعى عليه وتاريخ ميلاده للمحكمة، وإن لم يستطع ذلك فبإمكانه الاستفسار من الجهة التي يعمل فيها وتثبيت ذلك على سند موقع تحت القسم

[1] Reynato S. puno: Rules of procedures for small claims cases, philipine, 2008.

[٢] المحامي يوني بوطبول: المرجع السابق، ص١٣.

وتقديمه للمحكمة. أو الاستفسار حول ذلك من مواقع الضمان الاجتماعي داخل الدولة[1].

وإذا لم يقدم المدعى عليه لائحة دفاع بالموعد المحدد، فإنه يحق للمدعي أن يطلب قرار المحكمة بدون دفاع، لكن المحكمة ليست ملزمة بمنحه وقد تقرر إجراء المحاكمة بحضور الأطراف.

المطلب الثاني

إجراءات المرافعة

عند تقديم الدعوى الصغيرة يتم إعلام المدعي بموعد المرافعة ويتم إرسال استدعاء إلى المدعى عليه. وإذا لم يتلق المدعي لائحة الدفاع من المدعى عليه أن يتأكد قبل موعد المرافعة بـ (٣٠) يوم بأن لائحة الدعوى قد سلمت فعلاً للمدعى عليه، فعدم التسليم قد يؤدي إلى تأجيل المحاكمة أو إلى التأخير في إصدار قرار المحكمة[2].

ويتعين على القاضي أن يستمع إلى شهود القضية المدنية المطروحة أمامه قبل البدء بالمحاكمة، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لا يتم استدعاء الشهود من قبل المحكمة، بل على طرفي الدعوى جلبهم أو إحضارهم إلى المحكمة دون حاجة إلى إبلاغ المحكمة بذلك. ويتعين على القاضي كذلك إجراء المحاكمة بطريقة غير رسمية وذلك لتحقيق قدر أكبر من العدالة بين الطرفين. وتكون للقاضي سلطة تقديرية في قبول جميع الأدلة التي لها قيمة ثبوتية وإن لم يكن ذلك وفقاً للقواعد الرسمية. وإذا لم يكن أحد أطراف الدعوى يتكلم اللغة المعتمدة في المحكمة فيحق

[1] Seana C. McGuire, Roderick A.Macdonald:op.cit, p 58.

[2] Rupert Jones: , op.cit, p.5.

له أن يحضر معه مترجماً، الذي يفهم لغته ولغة المحكمة على شرط أن لا يقوم المترجم بالعمل بمقابل[١].

بالنسبة لواجبات المدعي، يتوجب عليه أولاً أن يحضر في الوقت المحدد من قبل المحكمة ويتوجه إلى قاعة المحاكمة، ويتم حينها مناداة اسم المدعي ويجب أن يقوم الأخير بإخطار المحكمة بأنه جاهز، وعند المباشرة بالمرافعة فمن المحتمل أن تسأل المحكمة المدعي بإعطاء جميع الوثائق التي بين يديه إلى الطرف الآخر في القضية والذي هو المدعى عليه، وكذلك أن يقوم المدعى عليه بتسليم جميع أوراقه ووثائقه إلى المدعي، ويتسلح كل طرف بالحجج والوقائع الصحيحة، وما تمتاز به هذه المحاكم أنها تعطي فرصة للمدعي بالتحدث وسرد القصة كاملة للقاضي لكل من طرفي الدعوى، كما أن هناك حرية كاملة لكل طرف في أن يتوجه بالأسئلة لشهود الطرف الآخر. ويلاحظ عموماً أن الخصم يبقى في المحكمة لمدة تتراوح مابين ساعة إلى أربع ساعات[٢].

والسؤال الذي يثار هنا هو ما الحكم فيما لو حصل تغيب عن المحاكمة؟. قد يعد تغيب طرف عن المحاكمة تم استدعاؤه بشكل قانوني سبباً في تأجيل الدعوى أو إلغائها أو إصدار قرار المحكمة غيابياً أو بدون تقديم لائحة الدفاع. وإذا كان غياب الطرف عن المحاكمة لسبب مبرر، يحق له حينئذٍ طلب إلغاء قرار المحكمة.

وبالرغم من عدم كون جلسات محكمة القضايا الصغيرة غير رسمية فإن قرار القاضي الصادر فيها يعد ملزماً، ويستطيع القاضي إصدار قراره في نهاية المحاكمة، لكن يمكنه أيضاً أن يؤجل إصدار القرار إلى موعد لاحق لا يتعدى سبعة أيام من تاريخ نهاية المحاكمة. وإذا صدر القرار لصاحب الحق فيتعين على المدين إعطاء ما يطالب به المدعي، ولكن يحصل أن لا يقوم الخاسر في الدعوى بإتباع قرار القاضي وحينها يتوجب على المدعي إخبار المحكمة بذلك لكي تقوم الأخيرة بإجبار المدين على ذلك وفق القوانين المعمول بها في تنفيذ الأحكام المدنية، وهنا

---

[1] Seana C. McGuire, Roderick A. Macdonald: op.cit, p.23.

[2] How small claim courts work, booklet by State of Connecticut Judicial Branch Superior Court, www.jud.ct.gov.

يجوز للمحكمة حجز بعض ممتلكات المدين أو أخذ المال من حسابه المصرفي وإعطاء المبلغ المستحق للدائن، ويمكن للمحكمة أن تأمر باقتطاع المبلغ المطلوب من راتب المدين. أما إذا حصل الدائن على حقه فالمعمول به هو أن يقوم الدائن بتقديم إخطار للمحكمة بشكل رسمي خلال (٩٠) يوماً من تاريخ تسلم ما هو مستحق له كاملاً[١].

وفي بعض الأحيان قد لا يقوم القاضي بنظر الدعوى وإصدار القرار فيها وذلك إما لكون النزاع ينطوي على مسائل قانونية معقدة، أو أن هناك الكثير من الحقائق المتنازع عليها، أو أن موضوع الدعوى غير ملائم لدعوى صغيرة أو إذا كان المدعي قد قدم في نفس السنة خمسة دعاوى صغيرة إلى نفس المحكمة. وحينها يجوز للقاضي رفض القضية أو إحالتها إلى محكمة مدنية أعلى درجة، ومن حق المدعي عندئذٍ استرجاع ما دفعه من رسوم للقضية[٢].

المبحث الثالث

دور محاكم الدعاوى الصغيرة في حماية المستهلكين

تلعب محاكم الدعاوى ذات القيمة الصغيرة دوراً ايجابياً في حماية المستهلكين من تحكم الشركات والمهنيين، وتخلق توازناً وتكافؤاً في الفرص للوصول إلى العدالة، فهي سريعة في حسم القضايا وتوفر على المستهلك المصاريف وتجنبه دفع أتعاب المحامين وبالتالي تشجعهم على التقدم بدعاويهم لها لسهولة أو مرونة إجراءاتها. وسنتعرض لكل هذه المسائل ونعقد مطلباً خاصاً لكل منها.

---

[1] Joan E. Listante: consumers guide to small claims court, paper available at: www.consumeraffairs.com.

[2] Kuliddar: small claims court and consumer protection, paper available at: http//forums.cnet.com/7726-19688_1023249418.html .

المطلب الأول

السرعة في حسم المنازعات

الغالب في محاكم الدعاوى الصغيرة في أغلب الدول، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية في أن الدعاوى المعروضة أمامها تحسم بجلسة واحدة أو جلستين في يوم واحد وهذا هو الهدف من هذه المحاكم، ولهذا يجب أن تكون الأدلة المقدمة بشأنها بسيطة غير معقدة[١]. كما أن الشكلية الإجرائية تتضاءل أمام هذه المحاكم، فالتمسك بها في بعض الحالات يؤدي إلى ظلم بيّن[٢]. إن دور القاضي في هذه المحاكم ليس هو أنه مجرد قاضي في هيئة التحكيم بل هو ضمانة لحقوق كلا الطرفين، ومن الممكن اعتباره بديلاً فعالاً عن الممثل القانوني للطرفين، ومن واجبه النظر بدقة للأدلة المقدمة وجوانب الموضوع تمهيداً لإصدار الحكم في القضية، وفي بعض الأحيان يتطلب منه واجبه حث وتشجيع أطراف الدعوى على التسوية، وأخيراً لا بدّ للقاضي من أن يتأكد في أن لكل من طرفي الدعوى الفرصة اللازمة لعرض قضيته الخاصة والتصدي لها من الطرف الآخر[٣]. وبعد أن يستمع

[1] How to sue in small claims court, handbook prepared and distributed by Texas young lawyers and the state bar of Texas, 2009.

[٢] لاحظ حتى في عهد القانون الروماني فقد تطور النظام القضائي بتأثير من أفكار البريتور الذي عمد إلى إيراد دفوع تخفف من حدة الشكلية الإجرائية وذلك لرفع الظلم. للمزيد: د. أحمد إبراهيم حسن: غاية القانون، دراسة في فلسفة القانون، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص١٧٠.

[3] Schmitt, Jane: Small Claims Need Not be Big Headache, Business First of Buffalo. January 17, 1994, p.12.

القاضي لأقوال طرفي الدعوى على ضوء الأدلة المقدمة وأقوال الشهود يقوم القاضي بإصدار القرار في نفس اليوم، وعلى كاتب المحكمة إدخال القرار بشكل فوري في أجندة المحكمة في القضايا المدنية وصورة عن القرار لخدمة الطرفين، وهذا القرار هو قرار نهائي غير قابل للطعن فيه، وهنا تتجسد السرعة في حسم المنازعة، وفيه تأكيدٌ على سرعة وفورية العدالة. أما ما يذهب إليه البعض من ضرورة الطعن في قرارات هذه المحاكم باستئنافها، فالرد على هذا سهل في أن الاستئناف ليس بحق طبيعي للفرد وإنما هو مجرد امتياز قانوني وإجرائي لعلاج مشكلة ما، وهذا العلاج القانوني من الممكن الحصول عليه من خلال إجراءات المحكمة وداخلها وفقاً لما يخول به القانون.

المطلب الثاني

قلة التكاليف والرسوم

من المعروف في ظل إجراءات رفع الدعوى أمام المحاكم العادية التقليدية أنه تبدأ هذه الإجراءات حينما يفكر شخص في إقامة دعوى فيذهب إلى محامي لكي يحصل منه على بعض الاستشارات القانونية وهذه المشورة غالباً ما تكون بمقابل مالي، وبعد الدخول في العملية القضائية يقوم بدفع الرسوم القانونية كرسوم تسجيل القضية والمصاريف والرسوم التي تدفع بموجب قرارات قضائية وينبغي به الاستعانة بمحامي للترافع عنه في مقابل دفع أجور له كما قد يدفع مصاريف أو أجور الخبراء ومصاريف الكشوفات والمعاينة وما يستوجب إجراؤه من المحكمة في سعيها للوصول إلى العدالة، وحتى في مرحلة تنفيذ الحكم في إن ذلك يستوجب من الفرد دفع مبالغ إضافية، وهذا بالتأكيد يؤثر على ميزانية الفرد العادي، وقد

يدفع هذا بالفرد إلى التخلي عن رفع الدعوى واللجوء إلى وسائل بديلة قد تنقص من حقه[١].

إن إجراءات محاكم الدعاوى ذات القيمة الصغيرة هي غير مكلفة، كما أن رسوم المحاكم تكاد تكون معدومة، وما يتوجب دفعه هو فقط رسم تسجيل القضية في المحكمة، وهذا الرسم عبارة عن مبلغ ضئيل جداً يقدر بـ (١٠) دولارات في معظم الدول التي توجد فيها هذا النوع من المحاكم، ولأنه لا توجد ضرورة لمحام فإن رافع الدعوى لا يتحمل عبء أتعاب المحامي، هذا من جانب ومن جانب آخر إن من يخسر دعواه أمام محاكم الدعاوى الصغيرة لا يلزم بدفع نفقات ومصاريف الطرف الآخر وهذا تجسيد لمبدأ الوصول إلى العدالة المجانية التي ينبغي أن لا تكون محفوفة بخطر خسارة المبالغ النقدية[٢]. ومع هذا فالحل الأمثل لمثل هذا الخطر هو توزيع عبء خسارة المصاريف والنفقات على عاتق الطرفين المدعي والمدعى عليه.

المطلب الثالث

عدم الحاجة إلى محامي

إن معظم الأشخاص الذين يظهرون في محاكم الدعاوى ذات القيمة الصغيرة يمثلون أنفسهم، ولا يوكلون محامي ليترافع عنهم، وهذا هو الأصل، بل أن التواجد في المحكمة من قبل أحد أطراف الدعوى ممثلاً بمحامي يعد ممنوعاً في معظم الولايات الأمريكية، لكن عموماً إذا كان صاحب الدعوى يريد الاستعانة بمحامٍ فله طلب ذلك من المحكمة وبأسباب خاصة تدون في بروتوكول المحكمة.

---

[١] لاحظ: سالم روضان الموسوي: كيفية وصول العدالة إلى المواطن بأقل كلفة وأسرع وقت، مقال منشور في جريدة الحوار المتمدن، العدد ٣٠٣٩ في ٢٠٠٩/٦/١٩، متاح على الموقع الالكتروني: www.ahewar.org.

[2] Anthony Barton: Access to justice, op. Cit., p.25.

ومن الممكن كذلك للطرف الآخر أن يستعين بمحام أيضاً وفي حالات وأسباب خاصة يوافق عليها القاضي. ويحدث في الكثير من الأحيان أن يلاحظ القاضي وجود محامي عن أحد طرفي الدعوى فيقوم برفض الدعوى أو إحالتها لمحكمة مدنية عادية في الدولة. وحينها يكون المحامي ممثلاً عن كل طرف من أطراف الدعوى من بداية القضية إلى نهايتها. ولكن في حالة عدم توكيل محام للترافع عن القضية ينبغي أن يعلم المدعي أن جمع الأدلة الخاصة سيكون من واجبه مع مساعدة المحكمة في كل خطوة يخطوها من الناحية العملية المتمثلة بالإجراءات، ومع هذا فالمحكمة لا تقوم بتقديم الاستشارات والنصائح القانونية للمدعي في القضية. ولهذا فمن الأفضل أن يقوم طرف القضية بمراجعة من يقدم له بعض الاستشارات القانونية قبل الدخول في الدعوى. وهنا يأتي دور برامج المساعدة القانونية التي بإمكان جمعيات حقوق المستهلك القيام بإعطائها للجمهور، أو من خلال قيام الدولة أو المنظمات الخيرية بفتح العيادات القانونية من أجل تلقي الآراء والمشورة من قبل الأفراد غير القادرين على دفع أتعاب المحامي.

وتجدر الإشارة إلى أن المعمول به في معظم محاكم الدعاوى الصغيرة أنه يتم تعيين كاتب في المحكمة له دور موسع في تقديم المساعدة للمتقاضين من حيث كيفية رفع الدعوى والحضور أمام المحكمة وغيرها من الإجراءات[1]، في حين لا نجد ذلك الدور في محاكمنا العادية التقليدية.

من الجدير بالذكر أنه بدأت حركة الإصلاح في عدالة المستهلك في الولايات المتحدة الأمريكية في الأعوام ما بين ١٩٦٠ – ١٩٧٠ وظهرت خلال هذه الفترة بحوث متجددة حول الفائدة من محاكم الدعاوى ذات القيمة الصغيرة وأكدت هذه الحركة ضرورة إصلاح صغير في المحاكم لتسهيل الفصل في تظلمات المستهلك فتم لأجل هذا ترسيخ نظام محاكم الدعاوى الصغيرة، ومع هذا

[1] see: Marc W. Patry, Veronica Stinson, Steven M. Smith, Evaluation of the Nova Scotia Small claims court, Canada, 2009, p.9.

فقد ساور القائمين على هذه الحركة قلق متمثل في قدرة المؤسسات والشركات العملاقة في استخدام محامين في هذه المحاكم الصغيرة مما يعرض الفرد المستهلك لوضع غير مؤات، فلقد توصلت الدراسات في هذا الخصوص في أن المتهمين الممثلين بمحامي لهم فرصة كبيرة في الفوز بالدعوى ضد المدعي الذي لا ينوب عنه محام في الدعوى، ولهذا كانت النتيجة التي توصلت إليها هذه الحركة هي تقييم الحاجة إلى منع الشركات والمؤسسات والوكالات من جلب محام لهم في القضية، وانطلاقاً من ذلك يمنع على طرفي الدعوى مدعياً أم مدعى عليه من جلب محامي لمحكمة الدعاوى الصغيرة[1].

أخيراً فإن ميزة محاكم الدعاوى الصغيرة تكمن - بالإضافة في أن عدم وجود محامي عن الطرفين قد يقلل من التكاليف- في أنها تعطي فرصة كبيرة لطرفي الدعوى بالإدلاء بأقوالهم وشرح قضيتهم باسترخاء وحرية[2].

المطلب الرابع

التشجيع على رفع الدعاوى مهما كانت قيمة الحق قليلة

إن بعض المستهلكين يتساءلون مع أنفسهم من نحن لكي نقف خصوماً أمام شركة كبيرة مثلاً ونطالبها بالتعويضات؟. فهذه شركة طيران باشرت الطائرة فيها بالإقلاع مع أن الوقت لا يزال متوفراً لحضور مسافر أخير، وهذه شركة أخذت مبلغاً زائداً من المستهلك من خلال بطاقته الائتمانية، وهذه شركة هاتف نقال كانت سبباً في خصم رصيد من بطاقة المستهلك المشترك، في كل هذه الحالات لا بد من حث المستهلكين على أن هناك إمكانية لرفع دعاويهم أمام هذه المحاكم. فمن الأمور الأساسية في هذا الخصوص أن الكثير من المستهلكين لا يقومون برفع الدعاوى أمام المحاكم وذلك تجنباً منهم لتحمل الأجور والرسوم القانونية وأتعاب المحامين، وقد يعتقدون بالتالي أن ما سينفقونه في المحكمة من مبالغ قد تفوق ما قد سيحصلون عليه من تعويض للضرر الذي لحق بهم. لكن الأمر ليس بهذا الشكل،

[1] Eric H. Steel: The historical context of small claims court, American Bar foundation research journal, Vol, 6, N2, 1981, p.296. available at: www.jstor.org.

[2] Reynato S. puno: Rules of procedures for small claims cases, Philippine, 2008.

وهذا الخوف يتبدد أمام محاكم الدعاوى الصغيرة، حيث توفر محاكم الدعاوى ذات القيمة الصغيرة فرصة لطائفة المستهلكين لتقديم طلباتهم بمبالغ نقدية محدودة وذلك في بيئة غير رسمية وبتكلفة منخفضة وبسرعة معقولة دون تكبد الرسوم القانونية[١].
وفي هذا الشأن قضي في إحدى محاكم الدعاوى الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية بإلزام شركة كانون Canon بإرجاع المبلغ المدفوع من قبل المستهلك في شراء كاميرا رقمية من نوع canon كان قد اشتراها من الشركة، ورفضت الشركة في البداية استرداد الكاميرا إليها بحجة أن الجيل الذي تنتمي إليه الكاميرا قديم ومضت عليه سنتان وأن الشركة لم تعد تصنعه من جديد أو تصنع قطع الغيار لها، لكن المشتري رفع دعواه إلى محكمة الدعاوى الصغيرة التي ألزمت الشركة على تقبل إرجاع الجهاز لوجود عيوب فيها ودفع ثمنها للمستهلك أو استبدال الكاميرا بأحدث كاميرا رقمية مصنوعة[٢].

[1] Leslie S. Ferraz: op.cit,p.7.

[2] Kuliddar: small claims court and consumer protection, paper available at: http//forums.cnet.com/7726-19688_1023249418.html

الخاتمـــــة

عالج هذا البحث نوعاً خاصاً من المحاكم المدنية يطلق عليها محاكم الدعاوى ذات القيمة الصغيرة، وتوصلنا من خلاله لمجموعة من النتائج والتوصيات وكالآتي:

أولاً: النتائج

١- تعد محاكم الدعاوى الصغيرة طريقة سهلة للفرد في القيام بنشاط قانوني يتمثل بالحصول على حكم عادل سريع واقتضاء حقه قضائياً بإجراءات سهلة.

٢- تختص هذه المحاكم بالقضايا المدنية ذات قيمة مالية محدودة نسبياً تنشأ من مسائل الإخلال بالعقود المدنية، أو المطالبة بالتعويض عن حوادث السيارات أو المطالبة برد القروض الممنوحة أو بدلات الإيجار وما شابه، وبالمقابل لا تختص هذه المحاكم بقضايا الأحوال الشخصية، ومسائل القذف والسب أو الإساءة لسمعة شخص، كما أن قرار القاضي لا يشمل الحكم بأداء شي معين أو القيام بعمل، بل يقتصر على رد الدين.

٣- تتميز محاكم الدعاوى الصغيرة بخصائص معينة تجعلها تختلف عن محاكم أخرى كالمحاكم التقليدية ومحاكم الصلح وغيرها، وهذه الخصائص تتعلق بكون إجراءات هذه المحكمة في غاية البساطة، كما أنها لا تتقيد بالقواعد الرسمية في شأن تقديم أدلة الإثبات والشهود، وتتميز كذلك في أن الرسوم التي تدفع فيها منخفضة جداً بل تكاد تكون معدومة، وإجراءاتها عموماً سريعة تماشياً مع الهدف من إنشائها.

٤- ما يثير الاهتمام والتفكير في هذه المحاكم هو أن أطراف الدعوى لا يستطيعون التمسك بمحامي إلا في حالات محددة ، ومن الطبيعي أن يكون للشركات الحق في التقاضي أمام هذه المحاكم وبالتأكيد ينوب عن هذه الشركات محاميها، غير أن مثل هذه القضية سيتم رفضها في محاكم الدعاوى الصغيرة، حمايةً للمستهلكين الذين لا يترافع عنهم محامي.

٥- توصلنا في هذا البحث في أن قرار القاضي في هذه المحاكم يعد قراراً نهائياً لا يجوز الطعن فيه بأي شكل من الأشكال في معظم محاكم الولايات

الأمريكية، وفي بعض الدول يجوز الطعن في قرار القاضي في غضون ٢٤ ساعة فقط من تاريخ إصداره . والقرار الصادر من محاكم الدعاوى الصغيرة غالباً ما يكون في نفس جلسة المرافعة وقد يتأخر قليلاً لما بعد الجلسة ويقوم القاضي بنفسه بإرساله للمدعي.

ثانياً:التوصيات

١- نعتقد أنه قد حان الأوان لدول الوطن العربي - بشكل عام والعراق بشكل خاص- القيام بمحاولات جدية لاستحداث هذا النوع من المحاكم في أنظمتها القضائية. وعلى هذا فإننا ندعو المشرع العراقي إلى وضع تنظيم لمثل هذه المحاكم ضمن المحاكم المدنية الموجودة في العراق وذلك لكثرة المنازعات والقضايا ذات الأموال المحدودة نسبياً، على أن يكون أحد قضاة محكمة البداءة هو قاضي محكمة الدعاوى الصغيرة، وعلى أن يكون تشكيل هذه المحاكم بقرار يصدر من رئيس مجلس القضاء، ولتحقيق ذلك فمن الممكن الاستفادة من تجارب العديد من الدول التي تحوي أنظمتها القضائية على مثل هذه المحاكم وهنا يأتي دور الباحث في قانون المرافعات المقارن. ومن الممكن في هذا الشأن إعادة العمل بمحاكم الصلح الملغاة وذلك لتقارب هيكلية وعمل هذه المحاكم مع محاكم الدعاوى الصغيرة.

٢- نقترح الأخذ بهذه النصوص عند بدء هذه المحاكم بعملها.

(تختص محاكم الدعاوى الصغيرة بالدعاوى المدنية التي لا تتجاوز قيمتها مليون دينار عراقي).

(تختص محاكم الدعاوى الصغيرة بمسائل التعويض النقدي، ولا تستطيع هذه المحاكم الحكم بإلزام المدين بأداء أمر معين أو الامتناع عن القيام بعمل معين (التعويض العيني).

(يمنع على طرفي الدعوى إحضار محامي عنهم إلى المرافعة أمام هذه المحاكم، إلا في أحوال خاصة يأذن بها القاضي على أن يدون ذلك في سجل المحكمة أو بروتوكولها).

٣- دعوة مكاتب وجمعيات حماية المستهلكين في العراق إلى إنشاء ما يسمى بالعيادات القانونية (Legal Clinics) لتقديم المعونة القضائية

للمتقاضين عند رفع الدعوى أمام المحاكم الخاصة بالدعاوى الصغيرة، وبخاصة للأشخاص الذين لا يملكون المال الكافي للتقاضي. كما وندعو إلى فتح دورات تدريبية لنشر الوعي القانوني بين الجمهور في كيفية تقديم طلباتهم لمثل هذه المحاكم.

٤- التأكيد على الوصول للعدالة من خلال تقصير الوقت اللازم للبت في النزاعات وضرورة إجراء تعديلات تشريعية وعملية سريعة لمعالجة البطء في سير الدعاوى ومنها على سبيل المثال الأمور المتعلقة بالتبليغ، فلا بد من اعتماد شبكة الانترنت كوسيلة للتبليغات القضائية بشكل عام، وإتاحة المجال لاستقبال الدعاوى من الأشخاص من خلال هذه الشبكة أيضاً تسهيلاً لرافع الدعوى وتوفيراً للوقت والمال، وهذا يتطلب بالتأكيد فتح دورات تدريبية للقضاة وموظفي القضاء الآخرين لكي يتماشى النظام القضائي أو العدالة مع هذه التكنولوجيا الجديدة.

٥- إعداد كتيبات إرشادية للمستهلك حول عمل واختصاص وإجراءات

المراجع

باللغة العربية:

أولاً: الكتب

١- د. أحمد إبراهيم حسن: غاية القانون، دراسة في فلسفة القانون، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

٢- د. سعدون ناجي القشطيني: شرح أحكام المرافعات، دراسة تحليلية في شرح قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩، الجزء الأول، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧٢.

٣- د. سعيد عبدالكريم مبارك و د. آدم وهيب النداوي: المرافعات المدنية، مطابع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ١٩٨٤.

٤- د. محمد ظهري محمود: المعالم البارزة للمحاكم المدنية الأمريكية، مطبعة كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠.

ثانياً: البحوث والمقالات والمحاضرات

١- إيهاب عاصلة: محكمة الدعاوى الصغيرة تفيد حتى المواطن العربي، محاضرة صوتية منشورة على موقع www.youtube.com (تاريخ آخر زيارة للموقع: ٢٠١٢/٧/٢٣).

٢- سالم روضان الموسوي: كيفية وصول العدالة إلى المواطن بأقل كلفة وأسرع وقت، مقال منشور في جريدة الحوار المتمدن، العدد ٣٠٣٩ في ٢٠٠٩/٦/١٩، متاح على الموقع الالكتروني: www.ahewar.org .

٣- د. ضياء شيت خطاب: محاضرات في مبادئ التنظيم القضائي في العراق، ألقيت على طلبة قسم البحوث والدراسات القانونية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٨.

٤- محمد بك زكي المحامي: قضاء الأمور المستعجلة، بحث منشور على شبكة الانترنت، متاح على الموقع الالكتروني، www.mohammon.net.

٥- د. محمد صالح أمين: التنظيم القضائي في النظامين الأنكلوأمريكي والسوفيتي، دراسة مقارنة، بحث منشور في مجلة القضاء، العددان ٢،٣، ١٩٨٩.

٦- مجدي عبيد: مقابلة مع القاضي جمعة المهيري حول محاكم مركز دبي المالي العالمي، متاحة على الموقع الالكتروني: www.ankawa.com.

٧- مكرم محمد أحمد: من أجل تحقيق عدالة ناجزة، مقال منشور في جريدة الأهرام المصرية بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢ ، العدد ٤٤٠٠٧،، متاح على شبكة الانترنت على الموقع الالكتروني www.ahram.org.eg .

٨- يوني بطبول: مجال الدعاوى الصغيرة، كتيب إرشادي للمتطوع، قطاع القوى العاملة في قسم التطوير التنظيمي والإدارة النوعية، القدس، ٢٠٠٤.

٩- مقال من المركز العربي الإقليمي للتحكيم، جامعة العلوم والتكنولوجيا اليمنية بعنوان: بطء التقاضي وعدم فاعلية الأحكام ظاهرتان تهدان العدالة، متاح على الموقع الالكتروني http//ar.facebook.com.

ثالثاً: القوانين

- قانون المرافعات المدنية العراقي رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ وتعديلاته.

باللغة الانجليزية: (كتب، بحوث، مقالات)

1- Anthony Barton: Access to justice, balancing the risks, Adam Smith institute, London, 2010.
2- Bell, Sandra R. "Represent Yourself: Here's How You Can Stay One Step Ahead in Small Claims Court." Black Enterprise. October 1997.
3- Chris Nikson: using small claims court, paper available at: www.consumerrightsexpert.co.uk .

4- Eric H. Steel: The historical context of small claims court, American Bar foundation research journal, Vol: 6, N2, 1981. available at: www.jstor.org.
5- Joan E. Listante: consumers guide to small claims court, paper available at: www.consumeraffairs.com.
6- Jon Robins: Access to justice is a fine concept, what does it mean in view of cuts to legal aid, article publishered in(the guardian), 2011, available at: www.guardian .co.uk.
7- Kuliddar: small claims court and consumer protection, paper available at: http//forums.cnet.com/7726-19688_1023249418.html.
8- Leonard Elias: small claims court clinic, paper available at: www.miamidade.gov.csd.
9- Leslie sherida Ferraz: Access to justice and small claims courts: empirical research and statistical analysis in nine Brazilian states, p.1, research available at: http//papers.ssrn.com.
10- Marc W. Patry, Veronica Stinson, Steven M. Smith, Evaluation of the Nova Scotia Small claims court, Canada, 2009.
11- Peter A. Holland: The one houndred billion dollar problem in small claims court: Robo- signing and lack of proof in debt buyer cases, journal of business and technology law, university of Maryland, 2011.
12- Reynato S. puno: Rules of procedures for small claims cases, Philippine, 2008.

13- Rupert Jones: Small claims court, how to enforce a judgment and get your money, paper available at: www.guardian.co.uk.

14- Schmitt, Jane: Small Claims Need Not be Big Headache, Business First of Buffalo. January 17, 1994.

15- Seana C. McGuire, Roderick A. MacDonald: Small claims court cant, Canadian institute of comparative law, 1997.

16- How small claim courts work, booklet by State of Connecticut Judicial Branch Superior Court, www.jud.ct.gov.

17- How to sue in small claims court, handbook prepared and distributed by Texas young lawyers and the state bar of Texas, 2009.

18- Small claims court, fact sheet from office of attorney general, available at: www.ag.nd.gov.

19- small claims court in Arkansas, a guide available at: courts.arkansas.gov.

20- Small claims court, a citizens guide, Ohio judicial conference, Ohio state bar foundation, eighth edition, 2006.

Summary
Small Claims Courts

Small claims court is a court of law, but it's not designed for lawyers. It's meant to be a do-it-yourself kind of court, where ordinary people can handle their own cases, whichever side they're on. Small claims court is a place where people can go to settle their differences in cases worth anywhere up to 5 million dinars It has less formal and less complicated rules and procedures than Supreme courts.

The purpose of the small claims court is to resolve minor disputes fairly, quickly, and inexpensively.

The procedures in small claims court are simpler than in other court cases. Hearings are informal; there is no jury; cases are decided either by the municipal court or county court judge, or by a "magistrate. court costs are lower than in other cases.

Many small claims courts hold evening sessions and small claims courts in large metropolitan areas may have neighborhood offices.

Small claims cases are like other lawsuits, except that the amounts involved are generally too small to make the expense of regular court proceedings worthwhile, and this are contain only civil financial cases.

A small claims court can resolve many common disputes that involve modest amounts of money.